

## الاجتماع 75 للجنة التنفيذية للمفوضية العليا لشئون اللاجئين (14-18 أكتوبر 2024)

### بيان خلال النقاش العام

السيدة الرئيسة، السيد المفوض السامي،

يتشرف وفد مصر بإلقاء هذا البيان نيابةً عن المجموعة العربية.

نثمن زيارة المفوض السامي الأخيرة للمنطقة، ونعرب عن تقديرنا لكلمته التي أبرزت الأزمات المركبة ومآلها من تداعيات إنسانية تزيد من الضغوط الملقاة على الدول المستضيفة، بما في ذلك الارتفاع غير المسبوق في أعداد النازحين ومن تعنى بهم المفوضية الذي وصل إلى أكثر من 136 مليون شخص على مستوى العالم.

في ظل الاحتفال باليوم العالمي للعمل الإنساني، نعرب عن تعازينا لضحايا العاملين في المجال الإنساني، الذين تزداد أعدادهم في غزة، ولبنان والسودان، وننقل مخاوفنا اتصالاً بتطبيع العنف ضدهم، وعدم ضمان محاسبة المسؤولين.

بعد مرور عام على الكارثة الإنسانية غير المسبوقة التي تشهدها الأرض الفلسطينية المحتلة، يواصل جيش الاحتلال انتهاكاته، مضيفاً إلى سجل جرائمه عدواناً جديداً على سيادة لبنان الشقيق وسلامة كافة أراضيها، في تحدٍ سافر لكافة الأعراف والقيم الدولية، وانتهاك صارخ للقانون الدولي، والقرارات الأممية، بل بلغ الأمر تطاول غير مسبوق على سكرتير عام الأمم المتحدة ورؤساء المنظمات، فضلاً عن الاعتداء على قوات اليونيفيل ومقرات الأونروا، مما يهدد النظام الدولي القائم على القواعد، ويقوض مصداقية الأطراف الدولية التي ظلت تدافع عن حقوق الإنسان والقيم الإنسانية، لكنها آثرت الصمت أمام هذه الجرائم، مما يعكس ازدواجاً صارخاً في المعايير.

لبنان الذي يعد، صاحب أكبر عدد من اللاجئين لكل فرد ولكل كيلومتر مربع في العالم، باستضافته نازحين من سوريا منذ أكثر من عقد، بعد لاجئين فلسطينيين ومن جنسيات أخرى لعقود طويلة، تفاقمت فيه الأوضاع، لنشهد في غضون أيام قليلة، النزوح الداخلي لما يقارب 1,2 مليون شخص. علينا أن نتذكر دائماً أن وراء كل رقم معاناة إنسانية بالغة، تحمل معها آلاماً وأحلاماً ضائعة.

تشدد المجموعة العربية على الاختصاص الأساسي للأونروا التي لا بديل عن ولايتها المنشأة بموجب قرار الأمم المتحدة رقم 302 لعام 1949، والتي لا ينبغي المساس بها، ونعرب عن أسفنا مما يمثله استمرار العدوان

الإسرائيلي على قطاع غزة والضفة الغربية لحوالي العام، من وصمة عار على جبين المجتمع الدولي، وما أدت إليه الجرائم المرتكبة من نزوح قسري لأكثر من 85% من سكان القطاع. لقد حذرنا مرارا من وجود نية مبيتة للتصعيد وجر المنطقة برمتها إلى حرب إقليمية شاملة.

ونؤكد على ضرورة ممارسة المجتمع الدولي الضغط اللازم على القوة القائمة بالاحتلال، للوفاء بالتزاماتها. ونشدد على موقفنا الثابت الداعي إلى:

-الوقف الفوري لاطلاق النار في الأرض الفلسطينية المحتلة ولبنان.

-السماح العاجل بدخول المساعدات الإنسانية.

- رفع الحصار الجائر.

أما فيما يتعلق بالأزمة الراهنة في السودان، والتي دفعت أكثر من 8 مليون سوداني إلى النزوح وفرار ما يناهز 3 مليون سوداني إلى دول الجوار، فقد ظللنا نناشد المجتمع الدولي بالاستجابة الفعالة للأزمة الإنسانية غير المسبوقة في السودان، محذرين من تداعياتها الإقليمية. ونؤكد على ضرورة الإسراع في تمويل خطة الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة، وتقديم دعم تنموي متوسط وطويل الأجل لتحسين البنى التحتية للمجتمعات المستضيفة داخل وخارج السودان، وتلبية الاحتياجات الطارئة للنازحين داخليا في لبنان، والموزعين على عدد كبير من مراكز الإيواء في كافة مناطقه، وللوافدين من لبنان إلى سوريا وتكثيف مشاريع التعافي المبكر، لدعم العائدين السوريين وتأمين الخدمات الأساسية لهم، فضلاً عن دعم المجتمعات المتضررة جراء السيول والفيضانات نتيجة التغير المناخي، بما في ذلك السودان، واليمن، وليبيا.

ونشدد على ضرورة ألا تؤثر الاستجابة للأزمات الناشئة على قدرة المفوضية في التعامل مع الأزمات الممتدة. ونعرب عن أسفنا لتأثر منطقتنا بانخفاض مستويات التمويل، بما في ذلك تخفيض ميزانية العام 2025، مما يدفع المفوضية بالتعجيل لاتخاذ تدابير لإعادة ترتيب الأولويات اتصالاً بعملياتها على الأرض.

وبناء عليه ندعو المجتمع الدولي لتوسيع التمويل غير المخصص للميزانية، بما يتماشى مع مبدأ التقاسم العادل للأعباء والمسؤوليات، ونؤكد ضرورة تضافر الجهود الدولية على أسس إنسانية غير مسبقة، وبعيداً عن كل تناول إعلامي غير موضوعي لا يعكس الواقع.

نثمن دعوة المفوض السامي لتجديد الالتزام بالتعهدات التي تم الإعلان عنها خلال المنتدى العالمي للاجئين. ونقدر جهود المفوضية وشركائها اتصالاً بالتأهب والتخطيط لعمليات العودة وتعزيزها.

وأخيراً نشدد على أهمية عدم الخلط بين القضايا ذات الصلة بالهجرة واللاجئين، التي تخضع لأطر قانونية مختلفة، وأهمية التعامل مع الحلول المستدامة للاجئين بشكل أكثر توازناً لا يرجح كفة حلول على الأخرى، أو التركيز بشكل رئيسي على إدماج اللاجئين في مجتمعاتهم المضيفة - الذي يبقى حلاً مؤقتاً يقوم على الاستجابة الإنسانية العاجلة لاحتياجات طالبي اللجوء - دون المساواة في التركيز على غيرها من الحلول المستدامة أو المكملة لأزمة اللاجئين، وعلى رأسها حل العودة الطوعية وإعادة التوطين في دول ثالثة. وعليه، نؤكد ضرورة معالجة كافة التحديات أمام العودة الآمنة للاجئين، والتي تشكل الحل الرئيسي والمفضل، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون عبر قطاعات العمل الإنساني والتنمية والسلام والتركيز على التعامل مع الأسباب الجذرية للنزوح، بما في ذلك تغير المناخ.

وشكراً.